السياسة الأمريكية و الأوروبية تجاه الاصلاح السياسي في المنطقة العربية: الجزائر و المملكة المغربية نموذجا

American and European policy towards political reform in the Arab region: Algeria and the Kingdom of Morocco as models

د.سليماني مباركة(*)

أستاذ محاضر –أ- جامعة عباس لغرور خنشلة

Slimani.mebarka@gmail.com

تاريخ الإيداع:2018/11/16	تاريخ المراجعة:2019/06/12	تاريخ القبول:2019/06/17

الملخص:

شهدت السنوات الأخيرة خطابا عالميا موجها للمنطقة العربية مفرداته الديمقراطية و الاصلاح و التنمية و هو ما يفسر انهمار مشاريع الاصلاح السياسي من الخارج بدعوى تأهيل و تحديث الأوضاع و البنى و المفاهيم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في العالم العربي ، من هذا المنطلق سيتم التركيز في هذه الدراسة على بحث مبادرات الاصلاح الأمريكية و الأوروبية من حيث منطلقاتها ، مضامينها و أهدافها ، و الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف القائمة بينها ، ثم التطرق لمواقفها من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في كل من الجزائر والمملكة المغربية .

الكلمات المفتاحية : الاصلاح السياسي ، المشاريع الأوروبية ، المشاريع الأمريكية، المنطقة العربية ، الجزائر ، المملكة المغربية .

Summery

In recent years, there has been a global discourse aimed at the Arab region, whose components are democracy, reform, and development, This explains the collapse of political reform projects from abroad, under the pretext of rehabilitating and updating the political, economic, social and cultural conditions and structures in the Arab world, This study examines the reform initiatives of the United States and Europe in terms of its origins, contents and objectives, and to identify the similarities and differences that exist between them, and then address their positions of the new political and constitutional reforms in Algeria and the Kingdom of Morocco .

Keywords : Political Reform, European Projects, American Projects, Arab Region, Algeria, Kingdom of Morocco.

(*) المؤلف المراسل.

www.manaraa.com

مقدمة:

يمثل الاصلاح السياسي أحد جوانب البعد السياسي للتحولات العالمية المعاصرة و هو ما يستند الى حد بعيد على ما يعرف بمفهوم التمدد الذي يعكس رغبة الدول الغربية في ضم العديد من دول العالم الثالث الى الأسرة الديمقراطية من خلال حثها على تبني المنظومة الليبرالية ، و قد كثرت الأحاديث مؤخراً عن الإصلاح السياسي ووجوب تطبيقه فوراً في العالم العربي لأنه السبيل الأوحد لتلافي بديل الخراب الآتي، وبالرغم من أن الإصلاح ضرورة ملحة من أجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية إلا أنه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي سواء قادة أو مفكرين أو جماهير .

و قد حظيت قضية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بأهمية كبيرة بل كانت هذه القضية الأكثر بروزا على الساحة الدولية والإقليمية منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 ، حيث اكتسبت أبعادا و أهمية خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية رغم أن مسألة الإصلاح ونشر الديمقراطية ليست جديدة بل تعود إلى عقود سابقة، فقد طورت الولايات المتحدة استراتيجية ثنائية تمثلت في الحرب على المجموعات الارهابية من جهة و الاصلاح السياسي للأنظمة العربية من ناحية أخرى .

هذا و يعتبر الاتحاد الأوروبي الأسبق في المطالبة بإحداث إصلاحات سياسية على الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط، خاصة البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط، وقد عبر الجانب الأوروبي عن هذا الاهتمام في إعلان برشلونة في عام 1995 ، و يرجع هذا الاهتمام الغربي بقضية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية الى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي تحظى بها هذه الاخيرة في السياسات الأمريكية و الأوروبية، و هو ما يفسر تعدد مشاريع الاصلاح السياسي من الخارج بدعوى تأهيل و تحديث الأوضاع و البنى و المفاهيم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في العالم العربي ، تأسيسا على ذلك نطرح الاشكالية التالية :

ما هي مضامين المشاريع الأمريكية و الأوروبية للاصلاح السياسي في المنطقة العربية و أهدافها ؟ و ما طبيعة المواقف الأمريكية و الأوروبية من الاصلاحات السياسية الجديدة المعلنة في الجزائر و المغرب ؟

للإجابة على التساؤلات السابقة الذكر نطرح الفرضية التالية :

كلما خضعت مبادرات الاصلاح السياسي في المنطقة العربية للأجندات الخارجية كلما تضاءلت فرص تحقيق الديمقراطية المنشودة .

و انسجاما مع خصوصية الموضوع محل الدراسة سيتم الاستعانة بمركب منهجي لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة محل الدراسة والإحاطة بها ، يشمل :

-**المنهج التاريخي :** سيتم اعتماد المنهج التاريخي لتتبع خلفيات و ظروف اطلاق مشاريع و مبادرات الاصلاح السياسي الأمريكية و الأوروبية في المنطقة المغاربية .

-**المنهج المقارن :** سيتم توظيف هذا المنهج لمقارنة :

-منطلقات و مضامين و أهداف مشاريع الاصلاح السياسي الأمريكية و الأوروبية .

-مواقف وردود أفعال القوى الكبرى (الاتحاد الاوروبي ، الولايات المتحدة) تجاه الاصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر و المملكة المغربية الجديدة و حدود دور كل طرف .

-**منهج دراسة الحالة :** سيتم توظيف لدراسة و بحث مبادرات الاصلاح السياسي الجديدة المعلن عنها في الجزائر و المغرب و المواقف الدولية ازاءها .

www.manaraa.com

هذا و سيتم معالجة الاشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية :

1-تعريف الاصلاح السياسي

2-**المبادرة الأمريكية للإصلاح السياسي**

2-1مشاريع الاصلاح السياسي الأمريكية : المنطلقات و المضامين

2-2 الأهداف الخفية لمشاريع الاصلاح السياسي الأمريكية

3-المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي

3-1 المشروع الأوروبي للإصلاح السياسي : المنطلقات و المضامين

3-2 الأهداف الخفية للمشروع الأوروبي للإصلاح السياسي

4-أوجه التشابه و الاختلاف في مشاريع الاصلاح السياسي الأمريكية و الأوروبية

5-المواقف الأمريكية و الأوروبية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة : الجزائر و المغرب – نموذجا-

5-1 المواقف الأمريكية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب

5-2 المواقف الأوربية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب

1-تعريف الاصلاح السياسي :

الاصلاح لغة مأخوذة من صلح ، و صلح يصلح و يصلح صلاحا و صلوحا ، قال ابن دريد : وليس صلح بثبت ، و الصلاح ضد الفساد ، و الاصلاح نفيض الافساد ، و أصلح الشيء بعد فساده : أقامه[1] ، أما في اللغة الانجليزية يشير الاصلاح الى Reform و معناه التعديل و الوصول لوضع أفضل بتعديل الأخطاء أو اعادة البناء ، و منه عملية لإعادة التشكيل [2] ، و بهذا المعنى فالإصلاح يعني الانتقال من وضع فاسد الى وضع صالح ذلك أن عملية الانتقال من وضع الى وضع اخر تستوجب تقليص الفارق بين الواقع الفاسد و الحالة النموذجية المرجوة .

برزت محاولات جادة لتحديد مفهوم الاصلاح السياسي وقد تعددت و تباينت التعريفات بتباين اراء و اتجاهات و أيديولوجيات أصحابها ، نورد أبرزها في الاتي :

عرف الباحث "أمين المشاقبة" الاصلاح السياسي بأنه " عملية تعديل و تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة و استنادا لمفهوم التدرج " [3]، و في ذات الاتجاه عرفت الموسوعة السياسية الاصلاح السياسي بأنه " عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها "[4] ، وفقا لهذين التعريفين فالإصلاح السياسي عملية تتم داخل النظام القائم وفق آلياته و دون المساس بأسسه تفاديا لانفجار الوضع ، فهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية تجنبا لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم .

---

[1] - نصار أسعد نصار ، « اصلاح الأمة في ضوء الكتاب و السنة : دراسة في مفهوم الاصلاح و اتجاهاته و آلياته »، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007 ، ص 477.

[2] - حازم صباح حميد ، **الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007** ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012)، ص 32.

[3] - أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، **الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد (اطار نظري)** ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012) ، ص 7.

[4] - عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، **الموسوعة السياسية** ، ج 2 ، ط 2 ، (لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1990) ، ص 241 .

www.manaraa.com

يؤكد السيد يسين أن " الاصلاح السياسي في الواقع أوسع بكثير من مجرد الغاء هذه القوانين الاستثنائية لأنه يتعلق بإعادة صياغة النظام السياسي ذاته لمنع سيطرة حزب سياسي واحد أيا كانت اتجاهاته على مجمل الفضاء السياسي ، و أن الاصلاح السياسي ليس سوى مقدمة ضرورية لضروب الاصلاح الاخرى و أهمها الاصلاح الاقتصادي و الاصلاح الاجتماعي و الاصلاح الثقافي "1 ، نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها تتمحور في معظمها على اعتبار عملية الاصلاح السياسي بمثابة عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الارتقاء بهذا النظام الى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، و معالجة الاختلالات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي و العمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة مع التأكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم ، و بناءا على ذلك يمكن تعريف الاصلاح السياسي تعريفا اجرائيا بأنه " الأساليب الواجب اتباعها لتعديل و تنظيم و تطوير بنية النظام السياسي في الدولة بشكل سلمي و بهدف الوصول الى الأنموذج الديمقراطي الحقيقي ".

2-المبادرة الأمريكية للإصلاح السياسي :

تجسد الرؤية الأمريكية لشمال افريقيا و الشرق الأوسط *طموحا تاريخيا للسيطرة على المنطقة انطلاقا من مثالية ما بعد الحرب الباردة بعد الاعلان عن النظام الدولي الجديد مشحونة بذرائعية ما بعد أحداث 11 سبتمبر بعد تبني عقيدة الرئيس السابق بوش الابن المتمثلة في الحرب على الارهاب ، فقد طورت الولايات المتحدة استراتيجية ثنائية تمثلت في الحرب على المجاميع الارهابية من جهة و الاصلاح السياسي للأنظمة العربية و الاسلامية من ناحية أخرى فعملت على تعزيز شبكة وكلائها من خلال دعم عملائها العرب غير الديمقراطيين و تسليحهم ، مقابل تأمين خدمات استراتيجية و أمنية و استخباراتية و دبلوماسية و اقتصادية ، و قد عرفت تلك الأنظمة بالأنظمة " المعتدلة " بغض النظر عن نظام حكمها الاستبدادي و انتهاكاتها لحقوق الانسان و الحقوق السياسية ، و ظلت النفعية عاملا ثابتا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، لأن الأنظمة الاستبدادية تشكل محطة جامعة تقدم جميع الاحتياجات، و أصبح ارهابيا كل من رفض اقتراحات الولايات المتحدة أو مبادراتها كما تبدلت قائمة المعتدلين و المتطرفين بين الحين و الاخر بناءا على اصلاحات في سياستهم الخارجية 2.

---

[1] - ابراهيم محمد عزيز ، **اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط** ، (العراق : مطبعة رون ،2010) ، ص 24 .

[*] - المقصود بالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي – السياسي الأمريكي هو كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي 17.778 مليون كلم [2] موزعة كما يلي : الوطن العربي 13.923 كلم [2] أي المساحة الاجمالية لأقطار الجامعة العربية و عددها 22 دولة ، و الدول الأسيوية التالية :باكستان ، أفغانستان ، ايران ، تركيا ، بالإضافة الى قبرص .

-هذا و تمحور الدلالات المفهومية للشرق الأوسط كما جاءت في الأدبيات الغربية حول التوصيفات التالية :

-ان مصطلح الشرق الأوسط لا يشير الى منطقة جغرافية بل انه مصطلح سياسي في نشأته و في استخدامه .

-ان هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها و خصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظامها السياسي ، بل تسمية تشير الى علاقة الغير بالمنطقة .

-ان هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على أنه وحدة متميزة ، فهي تدخل فيه باستمرار دولا غير عربية ، مثل قبرص و تركيا و افغانستان و باكستان و ايران و اسرائيل ، للمزيد من التفصيل أنظر:

- محمد مراد ، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي:بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي** ، (لبنان : دار المنهل اللبناني ،2009)، ص 345 -350

[2] - مروان بشارة ، « أهداف الولايات المتحدة و استراتيجياتها في العالم العربي » ، سلسلة دراسات ، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، مارس 2013 ، ص 9 .

www.manaraa.com

1-2 -مشاريع الاصلاح الأمريكية : المنطلقات و المضامين :

برز مشروع الولايات المتحدة للإصلاح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و لم يظهر دفعة واحدة بل تطور من خلال عدة مراحل و خطوات مبرمجة نذكرها بإيجاز في الاتي :

-**خطاب ريتشارد هاس** [*] **في 4 ديسمبر 2002** و الذي ألقي أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن تحت عنوان " نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الاسلامي " ، و جاء هذا الخطاب عقب أحداث 11 سبتمبر و كمبادرة و تخطيط أولي لتشجيع الديمقراطية في العالم الاسلامي عموما و العالم العربي تحديدا بهدف تحسين الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية عبر عمليات اصلاحية شاملة [1].

-**مبادرة كولن باول** [**] : أطلق وزير الخارجية الأمريكية السابق "كولن باول" مبادرة تحت عنوان " مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة و الشرق الأوسط " في خطاب ألقاه أمام مؤسسة التراث بواشنطن في 12 ديسمبر 2002 ، و هي أول مبادرة رسمية صادرة عن وزارة الخارجية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر ، و هدفت هذه المبادرة الى تحقيق [2]:

- ✓ الاصلاح السياسي : و يدور حول تنمية المجتمع المدني و تعزيز دولة القانون و تعزيز التعددية الاعلامية .
- ✓ الاصلاح الاقتصادي : و يتمحور حول المساعدة في تحسين الجودة و تشجيع الاستثمار و تسهيل خلق المؤسسات.
- ✓ الاصلاح التعليمي : و يتمثل في تمكين الجميع من التعلم و تحسين البرامج الدراسية و تأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة و السوق .
- ✓ الهدف الخاص بالمرأة : و تتحدث المبادرة عن تحسين أحوال المرأة وفق خطة مبرمجة .

وفي سياق هذه المبادرة أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن في خطاب ألقاه بجامعة "ساوث كارولينا" في 9 مارس 2003 عن خطوات تكميلية تركزت في ثلاث محاور أساسية هي : تشجيع النمو الاقتصادي ، و تشجيع التعليم و المعرفة ، و تشجيع الحرية و العدالة ، و في اطار هذه المحاور تمثلت أهم هذه الخطوات في الدعوة الى انشاء منطقة تجارة بين الولايات المتحدة و دول الشرق الأوسط و لتحقيق هذا الهدف اتخذت جملة من الخطوات المتدرجة منها : مساعدة الدول التي تنفذ الاصلاحات في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، و التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية ، و على اتفاقيات اطار للاستثمار و التجارة مع الحكومات التي تسعى لتحسين نظم التجارة والاستثمار فيها ، و تقديم المساعدات الفنية الضرورية لإصلاح القوانين التجارية و تحسين مناخ التجارة و الاستثمار و تعزيز حقوق الملكية [3].

---

[*] رئيس سابق لمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة .

[1] - ابراهيم محمد عزيز ، **اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط** ، (العراق : مكتبة رون ،2010) ، ص 58 .

[**] وزير الخارجية السابق في الولايات المتحدة الأمريكية ولد عام 1937 احتل مناصب عدة في الجيش و تقاعد عام 1993 ، و تحول الى السياسة و أصبح وزيرا للخارجية عام 2000-2005 و استقال من منصبه و ترك السياسة .

[2] - ابراهيم محمد عزيز ، مرجع سابق ، ص 75 .

[3] -عصام عبد الشافي ، " مبادرات الاصلاح و عملياته في العالم العربي " ، ص 3 ، متحصل عليه من :
http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D9A8%D8%A7%D8%AF %A7%D8%AD.pdf ,(2018-10-02)

www.manaraa.com

-**مشروع الشرق الأوسط الكبير** : أعد هذا المشروع فريق الرئيس السابق بوش الابن على هامش قمة قادة الدول الثماني و التي احتضنتها جزيرة سي اسلاند بجورجيا من 8 الى 10 جوان 2004 تحت شعار"شراكة من أجل المستقبل " ، و قد استقبل قادة الثماني يوم 9 جوان على مائدتهم رؤساء دول كل من أفغانستان و الجزائر و البحرين و العراق و الأردن و اليمن و تركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تقلص الى شرق أوسط موسع ليشمل افريقيا [1]، يتكون هذا المشروع من مقدمة و ثلاثة عناوين (تشجيع الديمقراطية ، الحكم الصالح و بناء المجتمع المعرفي ، توسيع الفرص الاقتصادية) ، و قد ارتكز على تقريري التنمية البشرية للعامين 2002 و 2003 اللذين حددا النواقص الثلاثة و هي : الحرية و المعرفة و تمكين النساء و هي حالات يعاني منها الوطن العربي ، و عد هذه النقائص مسؤولة عن التطرف ، و ما أدل على هذا المنطق إلا المقال الذي كتبته كوندليزا رايس في صحيفة "واشنطن بوست " الصادرة بتاريخ 7 أوت 2003 حيث قالت " ان منطقة الشرق الأوسط يؤخرها العجز في الحرية ، فيؤمن الشعور باليأس في أنحاء عديدة منها أرضا خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عن تعلمهم الجامعي و مهنهم و عائلاتهم و بالطموح الى تفجير أنفسهم " ، هذا و يعتمد المشروع بالدرجة الأولى على عدد من الأمور التي ينبغي تحقيقها و لعل في مقدمتها الديمقراطية و الحكم الصالح الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ، و الذي تكمن معاييره في المشاركة وحكم القانون و الشفافية و حسن الاستجابة و التوافق و المساواة و الفعالية و المحاسبة و الرؤية الاستراتيجية ، وهما بمثابة الاطار الذي تتحقق بداخله التنمية ، فضلا عن تطوير التعليم و تحسينه ، و يخلص المشروع بأن الحرية والديمقراطية من خلال آليات الانتخابات و استقلالية وسائل الاعلام و تنمية المجتمع المدني و تفعيل دور المرأة هما ضرورتان لازدهار المبادرة الفردية [2].

-**مشروع الشرق الأوسط الجديد** و الذي أعلنت عنه " كوندليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة في 20 جويلية 2006 باعتبار أن واشنطن تريد أن يكون نموذجا لعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و مفتاحا لإعادة صياغة النظام الاقليمي في المنطقة ، على الرغم من عدم وضوح دعائم المشروع و خطوطه العريضة ، و يمكن الحديث عن سببين مهمين دفعا "رايس " للإعلان عن هذا المشروع على الرغم من ادراكها أن الظروف و المعطيات غير ملائمة و أن فرص نجاحه ضعيفة و محدودة و هما [3]:

- ✓ السبب الأول : اظهار قوة أمريكا و تأكيد أنها مازالت –على الرغم من اخفاقاتها على أكثر من جهة و تراجعها- هي القوة المسيطرة و المهيمنة و الممسكة بجميع خيوط اللعبة في المنطقة القادرة على رسم الخرائط وتحديد الأدوار و تقديم المشاريع .

[1]-عبد القادر رزيق المخادمي ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2005) ، ص ص 57-58 .

[2]-حسين مصطفى أحمد ، « قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير و المحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 9 ، 2008 ، ص ص 79 – 80 .

-أنظر كذلك : عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 60.

[3]-ابراهيم محمد عزيز، مرجع سابق ، ص ص 79-80

www.manaraa.com

- ✓ السبب الثاني :الانشغال و الالهاء و منع حدوث فراغ في المنطقة يمكن أن يفتح المجال أمام طرح مشاريع و خيارات تتعارض مع مصالح أمريكا و حليفها الاسرائيلي .

أما هدف المشروع فيأتي من خلال استراتيجية الولايات المتحدة و يفهم من خلال وقائع الأحداث التي تقع في تلك المنطقة و من أبرزها حرب اسرائيل مع لبنان في جوان 2006 ، و في ظل هذه الأحداث و التطورات يظهر هدفان بارزان اضافة الى الأمن القومي الأمريكي القائم على أساس مثلث "توماس فريدمان " الذي يتكون من حماية اسرائيل ، ضمان تدفق النفط الرخيص و منع الاسلام من دخول المعادلة الدولية كشريك القرن الجديد الى جانب اللاعبين الكبار ، أما الهدفان الاخران فهما :

-تقسيم المنطقة على أسس طائفية و عرقية و ذلك لتقديم خرائط بديلة للخريطة الموجودة حاليا .

-اخلاء المنطقة من الحركات الاسلامية المسلحة و المقاومة [1] .

و بالتركيز على أهداف هذا المشروع نلحظ أنه يأتي على حساب الديمقراطية و الحكم الصالح و الدعوة الى الاصلاح السياسي الذي دعا اليه مشروع الشرق الأوسط الكبير ، و هذا هو الفرق الأول بين الشرق الأوسط الكبير والجديد ، أما الفرق الثاني فهو أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بخطوطه العريضة و أبعاده و أهدافه واضحة وصريحة و معلنة بغض النظر بغض النظر عن وجود أهداف غير معلنة في المشروع ، أما مشروع الشرق الأوسط الجديد فالإعلان عنه فقط دون وجود سمات و أهداف هذا المشروع بشكل واضح وصريح أدى الى تحليلات متنوعة ومختلفة .

2-2 -الأهداف الخفية لمشاريع الاصلاح السياسي الأمريكية :

تتمثل أبرز استهدافات المشروع الأمريكي في مجال تشجيع الديمقراطية و دعم الاصلاحات السياسية في شمال افريقيا و المنطقة العربية بإحلال المفاهيم التالية :

- ✓ أن تكون النخبة المحلية الحاكمة على صلة بأمريكا و الغرب و موالية لها .
- ✓ أن تكون المؤسسات منفتحة لمشاركة المواطنين و لكن بطرق حصرية واضحة .
- ✓ أن تجري الانتخابات بشفافية لكن ضمن خيارات مخطط لها سلفا ، بحيث ينبغي التأكد من أن النخبة التي تخوضها هي وحدها المسموح بها .
- ✓ يوجه الرأي العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية و استطلاعات الرأي التي تتحول الى قوة تهيمن على خيارات الناس .
- ✓ أن تكون الحياة العامة غير مسيسة ، بحيث يتم الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي ، فالسياسة تدار بواسطة محترفين و بواسطة مؤسسات المجتمع المدني ، في حين يتحول بقية الناس عمليا الى متفرجين يشاركون بين الحين و الاخر في انتخابات مخطط لها بدقة ، و ينشغلون بأمورهم الحياتية و همومهم المعيشية [2]

[1]- المرجع نفسه ، ص ص 81-82 .

[2]- محمد مراد ، مرجع سابق ، ص 375-376 .

www.manaraa.com

- ✓ فرض الحصار على البلدان العربية و رفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة و العمل على فصل المشرق العربي عن المغرب العربي و اقامة أمن اقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي .
- ✓ أن يكون لأمريكا الكلمة العليا في التخطيط السياسي و الأمني لقضايا المنطقة و الضابط لهذا النظام بالدرجة الأولى ولا يتمتع حلفائها الآخرون إلا بالتشاور معها لتحديد ما يلزم لحماية مصالحهم في المنطقة .
- ✓ ضمان الهيمنة على منابع النفط و على طرق نقله و توزيعه في منطقة الخليج العربي و شمال افريقيا .
- ✓ التبشير بالعولمة " الأمركة " بهدف تحقيق التبعية الكاملة لأمريكا وفق نماذج خاصة تلغي حضارات و ثقافات العالم الأخرى بما فيها الحضارة العربية و الاسلامية ، و تطلق حرية انتقال الأشخاص و الأموال و المعلومات في العالم بما يحقق مصالحا كاملة دون منازع [1].

هذه هي حقيقة الوجه الخفي للمشروع الأمريكي الزاحف الى المنطقة المغاربية و العربية عموما و الذي يستهدف أنظمتها الواحدة تلو الأخرى بما يعنيه هذا الاستهداف من اخضاع و هيمنة ، و من اسقاط و من تحوير و تسويف في عناوين الحرية و الديمقراطية ، بحيث تجاري هذه العناوين الخطوط العامة و التفصيلية للمشروع الأمريكي و تحاكي أهدافه بشكل متطابق .

و لم يكن المشروع الأمريكي للإصلاح وحيدا وفي المنطقة العربية بل شاركت دول أوروبا بتقديم مشاريعها الخاصة ، و هذا ما سنتناوله فيما يلي :

3-المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي :

تعد القيم الليبرالية للديمقراطية و حقوق الانسان و التعددية من المبادئ المؤسسة للاتحاد الأوروبي ، وقد كانت –على الأقل من الناحية الاسمية – في قلب جميع الأطر الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الجوار ، فلقد ظل تعزيز السلام و الديمقراطية و الرخاء من الأفكار المرشدة لعملية برشلونة و سياسة الجوار الأوروبية و الاتحاد من أجل المتوسط (و ان كان بصورة أكثر هامشية) ، إلا أن السنوات الاخيرة شهدت تراجع أوروبي على صعيد دعم الديمقراطية و حقوق الانسان و يرتبط هذا التراجع بالبيئة الدولية المتغيرة ، اذ أدت الأزمة الاقتصادية الى تركيز صنع السياسات على الداخل ، وتعزيز الحماية كما أسقطت عبء الجانب الشرطي من أي اتفاقات تجارية ، كما ساهمت التحديات الأمنية البارزة و المتعددة في تغيير الأولويات و الاهتمامات الأوروبية ، وترجح الاتجاهات الحالية في الأعمال الخارجية للاتحاد الأوروبي في منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط أن فكرة القوة التطويعية كمحرك أساسي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لم تكن سوى محض خيال ، فعودته الى بناء التحالفات القائمة على الاستقرار مع الحكومات السلطوية تشير الى أن الرؤية الشاملة للاتحاد فيما يخص منطقة

[1]- شوقي علي ابراهيم ، « مشروع الشرق الأوسط : دراسة في تطوره السياسي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 16 ، 2010 ، ص ص 32-34 .

www.manaraa.com

المتوسط و التي كانت وراء عملية برشلونة لم تكن سوى دفعة مؤقتة من الحماس المثالي لسنوات ما بعد الحرب الباردة و التي تعود الآن الى طبيعتها [1].

1-3-المشروع الأوروبي للإصلاح : المنطلقات و المضامين :

طرح الأوروبيون مبادرات مشابهة للمبادرات الأمريكية تستهدف اصلاح الأنظمة السياسية و الاقتصادية في شمال افريقيا و الشرق الأوسط و ربطها بالأسواق الأوروبية :

-**مؤتمر برشلونة 1995 :** عقد في مدينة برشلونة الاسبانية في 27 نوفمبر 1995 شارك فيه 27 دولة ، 15 منها أوروبية و 12 شرق أوسطية و هي : فلسطين ،الأردن ، مصر ، سوريا ، لبنان ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، تركيا ، مالطا ، قبرص و اسرائيل ، و هدف المؤتمر الى توطيد الديمقراطية و احترام حقوق الانسان و تحقيق نموا اقتصاديا و اجتماعيا مستديما و متوازنا ، و مكافحة الفقر و تنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات .

-**مبادرة ألمانيا للإصلاح السياسي :** عرض وزير الخارجية الألماني السابق "يوشكا فيشر " أمام مؤتمر ميونيخ حول السياسة الأمنية في 7فيفري 2004 مبادرة ألمانية من أجل الشراكة و التعاون الأوربي مع دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط ، و جاءت هذه المبادرة لتعكس تغيرا كبيرا في وجهة النظر الأوروبية تجاه المنطقة العربية و تجاه العلاقة بين أوروبا و الولايات المتحدة ، فقد عبرت عن تطور كبير في الرؤية الأوروبية للموقف من الولايات المتحدة و الذي شهد أزمة كبيرة على خلفية الحرب الأمريكية على العراق ، و تقوم نظرة " فيشر "للإصلاح –و التي نظر اليها البعض على أنها تحرك ألماني مضاد للتحرك الأمريكي المتمثل في مبادرتي "باول " و "بوش"- على مرحلتين [2]:

-**الأولى :** دمج عمليات التعاون الأوروبي في المنطقة مع مبادرات و أدوار أخرى موازية مثل دور حلف الناتو ، حتى يكمل كل منهما الاخر ، بحيث يصل الى عملية متوسطية مشتركة بين الناتو و الاتحاد الأوروبي ، و ذلك على أربعة محاور:الأمن ، و السياسة ، و الاقتصاد، والثقافة،و ما يتعلق بها من موضوعات التعليم و الديمقراطية و المجتمع المدني.

-**الثانية :** اعلان المستقبل المشترك الذي تشارك فيه دول المنطقة .

اعتبر " فيشر " أن هناك " حاجة لتغيير الأوضاع في المنطقة عن طريق اشراك و اعطاء دور لأبنائها في هذه العملية و عدم تهميشهم و تهميش دول المنطقة " ، كما حذر من عدم الاعتماد على أساليب فرض المبادرات على المنطقة و أشار الى حقيقة مهمة على خلاف المبادرة الأمريكية حيث قال " لا يمكن أن تأتي المبادرة من الخارج ، و انما بالدرجة الأولى من الداخل فمفتاح الاصلاحات الناجحة يكمن في المنطقة ذاتها " ، و لإنجاح مبادرته و ارساء الديمقراطية و دولة القانون و التخلي عن العنف و عدم احتكار السلطة وضع " فيشر " مجموعة من الشروط نوردها في الاتي :

-تحتاج هذه المبادرة الى نفس طويل كما يجب أن يكون التخطيط لها طويل المدى .

---

[1]- كريستينا كوتش ، « المصالح الأوروبية و الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط و شمال افريقيا » ، في : سالي سامي و أخرون ، **افاق الاصلاح السياسي في العالم العربي** ، مرجع سابق ، ص ص 106-109 .

[2]- عصام عبد الشافي ، مرجع سابق ، ص ص 7-8 .

www.manaraa.com

-لا يجب أن نستبعد عنها النزاع الاقليمي الحاسم أي نزاع الشرق الأوسط ، لكن لا يجب السماح لهذا النزاع أن يسد الطريق أمام المبادرة منذ البداية .

-تركيز العمل المشترك على أربعة مراكز ثقل هي: الأمن و السياسة ، الاقتصاد ، القانون و الثقافة ، المجتمع المدني [1].

و حسب "فيشر" يمكن أن تفتح هذه المبادرة افاقا جديدة أمام بلدان شمال افريقيا و الشرق الأوسط .

-**المبادرة الفرنسية الألمانية :** يحدد هذا المشروع الذي عرض على القمة الأوروبية الخامسة و العشرين في عام 2004 الرؤية الأوروبية المشتركة لما يسمى " شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك في شمال افريقيا و الشرق الأوسط " ، جاء هذا المشروع الى الوجود نتيجة أفكار "يوشكا فيشر" و نظيره الفرنسي "دومينيك دوفليبان " وزير الخارجية الفرنسي الأسبق ، و يأتي هذا التوحيد في جهود الدولتين في سياق بلورة موقف أوروبي مشترك و مستقل عن المشروع الأمريكي تجاه قضايا و أحداث المنطقة العربية ، و يقوم هذا المشروع على جملة من المبادئ نوردها فيما يلي [2]:

-ان قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة ، و هو ما يستلزم التحرك عبر الحوار و التحفيز مع الحكومات و مع المجتمعات المدنية .

-ضرورة الأخذ في الاعتبار المشاعر الوطنية و هوية كل بلد .

-أن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط بالانطلاق من المسارات القائمة ، مثل نهج برشلونة و الحوار المتوسطي .

-تسوية النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي تشكل أولوية استراتيجية لأوروبا .

و تهدف المبادرة الفرنسية –الألمانية الى :

-تعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة و تعاون و رؤية مشتركة و الحكومات مثلها مثل المجتمع المدني .

-التطلع الى شراكة عبر أطلسية بالتعاون مع المبادرة الأمريكية لتحقيق اصلاح سياسي في شمال افريقيا و الشرق الأوسط،اذ تحدد المبادرة مقاربة متميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة بالاستناد الى مؤسسات الاتحاد الاوروبي الخاصة

-الحيلولة دون تحويل الأحادية الأمريكية التي يعبر عنها مشروع الشرق الأوسط الى خيار وحيد ، و هي مسألة في غاية الخطورة في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق [3].

هذا و تطرح المبادرة مجموعة من المقترحات العملية و التحركات التي ينبغي للاتحاد الاوروبي القيام بها :

-تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فعالية في اطار تعاون مرن و مفتوح على قاعدة التطوع .

-متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الارهاب و الانتشار النووي و مكافحة الجريمة المنظمة ، و الهجرة غير الشرعية .

-التفكير في اطلاق مشروع ميثاق سلام و استقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

---

[1]-ابراهيم محمد عزيز، **مرجع سابق** ، ص ص 93-96 .

[2]-المرجع نفسه ، ص ص 98-99 .

[3]- حسين مصطفى أحمد ، مرجع سابق ، ص ص 89-90 .

www.manaraa.com

و على الرغم من أن هذه المبادرة استفادت من الانتقادات التي وجهت للمشروع الأمريكي إلا أنها تواجه عند التطبيق جملة من الصعوبات يأتي في مقدمتها :

-تردد الاتحاد الأوروبي و أعضاؤه منفردين في اظهار اصرارهم على الربط بين معوناتهم و تنفيذ الدول المستفيدة لبرامج الاصلاح ، بمعنى أخر أنهم لم يجعلوا من اشتراطهم أداة للإصلاح .

-لم تظهر حكومات منطقة الشرق الأوسط حتى الان عزمها على البدء بإصلاح حقيقي .

-تفرق الجهود الأوروبية في البيروقراطية الناجمة عن تمازج برامج الشراكة الأوروبية بسيرورة برشلونة و عن تضارب مصالح الدول الأعضاء مع توجهات الجماعة كمنظومة [1].

أما بالنسبة لدول المنطقة فإن هذا المشروع أتاح لهم تعدد الخيارات و المشاريع في التنصل من الالتزام بتحقيق الاصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي دعت اليها الولايات المتحدة الأمريكية .

3-2-الأهداف غير المعلنة في المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي :

من الأهداف غير المعلنة في المبادرة الأوروبية للإصلاح السياسي نذكر:

-ضمان تواجد أوروبي قوي في شمال افريقيا و الشرق الأوسط و ضمان عدم انفراد الولايات المتحدة بتوجيه الأوضاع في المنطقة من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية فيها ، و ضمان خلق عالم متعدد الأقطاب و رفض الهيمنة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية .

-الوقوف بوجه القضايا و المشاكل التي تصدرها المنطقة لأوروبا و صدها كالإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ، وفي داخل المنطقة محاصرة و تشديد الضغوط الدولية على الحركات الاسلامية [2].

-تدعيم الموقف الأوروبي للعب دور عالمي مؤثر يليق بامكانياتها الهائلة .

-دعم الاستقرار في المنطقة المغاربية لضمان تلبية احتياجاتها الطاقوية من المنطقة المغاربية التي تمثل خزانا طبيعيا لتنمية اقتصادياتها .

- اكتساب مواقع أهم و أوسع في الأسواق و الاستثمارات في المنطقة المغاربية .

-استبعاد أي محاولة تقارب بين الدول المغاربية و ذلك بربطها بعلاقات ثنائية لتجنب اصطفافها في اطار موحد سيهدد مصالحها في المنطقة .

4-أوجه التشابه و الاختلاف في مشاريع الاصلاح السياسي الأوروبية و الأمريكية :

تباينت السياسات المطبقة من قبل الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي في المنطقة المغاربية و العربية عموما ، و من الواضح أن هناك تنافس أوروبي- أمريكي حول المنطقة إلا أنه لم يصل الى حد الصراع التناحري و لن يصل الى ذلك ما دام هناك مصالح مشتركة و خطر مشترك يهددهم جميعا ، و قد وصف "برهان غليون " هذا الوضع بأنه " ليس صراعا تناحرا و لكنه تنافسي يدور حول المصالح و يحسم بالتالي بالتسويات ، و من المستحيل أن يصل الى صدام فعلي طالما أن المصالح الأوروبية في التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية أعظم بكثير من مصالحهم في

[1]-ابراهيم محمد عزيز، مرجع سابق ، ص ص 101-103 .

[2]- المرجع نفسه ، ص ص 97-105 .

www.manaraa.com

التفاهم مع البلدان العربية بل و النامية جميعا " ، و مما يساعد على عدم وصول الأمر الى صراع تناحري مجموعة من الأسس و القواعد الراسخة التي تضبط بدورها حركة التوازنات بين الطرفين في القوة و المصالح و المواقف و التحالفات و الأزمات ، ومن هذه الأسس:

- ✓ الشراكة التاريخية الراسخة .
- ✓ وجود منظومة من القيم التي يتبناها الغرب و في مقدمتها حقوق الانسان و الحريات الشخصية و الحريات الاقتصادية و السياسية و النظام الديمقراطي بأشكاله المتعددة .
- ✓ المصالح المشتركة و التي أحيانا تكون غير مشتركة و قد تكون متعارضة .
- ✓ وضع الأسس اللازمة لضبط حركة المجتمع الدولي في كل دورة تاريخية جديدة مثل تعزيز السلام الدولي و التعاون المشترك لمواجهة التهديدات الجديدة التي تواجه الغرب كالإرهاب .

هذه الأسس ساعدت الطرفين على وجود نقاط تشابه في مشروعاتهم عموما و في مشروع الاصلاح السياسي في المنطقة العربية نورد أبرزها في الاتي :

- الاتفاق على عدم القبول بالوضع السائد في المنطقة خاصة ما يتعلق بالحرمان من الحقوق السياسية و الاقتصادية و التخلف في مجال العلم و المعرفة .
- يتفق الطرفان على أهمية التغيير و الاصلاح في المنطقة اصلاحا شاملا .
- يتفق الطرفان على أن الخطر الأكبر القادم من المنطقة هو الارهاب و الهجرة غير الشرعية .
- الرغبة في صياغة رؤية مشتركة للعمل في المنطقة ، و لكن الجانب الأوروبي أكثر حرصا على ذلك و طرح الولايات المتحدة مشروعها "الشرق الأوسط الكبير" على دول الثمانية الكبار دليل على ذلك .
- يتفق الطرفان على ضرورة حل النزاعات في المنطقة خاصة النزاع العربي –الاسرائيلي مع التباين بين الاثنين حيث تنحاز الولايات المتحدة الى اسرائيل بشكل سافر بينما الدول الأوروبية تنحاز بدرجة أقل .

لكن و على الرغم من وجود هذه التشابهات بين الطرفين في مشروعهما الاصلاحي إلا أن هناك جملة من الاختلافات نوجزها في الاتي [1]:

- يركز المشروع الأمريكي على توصيف مخاطر الأوضاع الحالية في بلدان شمال افريقيا و الشرق الأوسط الكبر على أمن و استقرار الولايات المتحدة و حلفاءها في أوروبا متجاهلة خطورة هذه الأوضاع على بلدان المنطقة ، بينما يركز المشروع الأوروبي على المخاطر التي تهدد المنطقة أيضا .
- الولايات المتحدة أرادت أن تفرض مشروعها و تعتمد سياسة الفرض حتى اذا اقتضى الأمر استخدام القوة و التدخل العسكري ، و لكن المشروع الأوروبي أعطى هذا الحق لدول المنطقة و أن الاصلاح يجب أن يكون في الداخل ذلك أن مفتاح الاصلاح يكمن في المنطقة ذاتها .

[1]- المرجع نفسه ، ص 106 .

www.manaraa.com

- المشروع الأمريكي لم يولي قضية النزاع العربي-الاسرائيلي الاهتمام الكافي و المناسب ، بينما المشروع الأوروبي يرى أنها أساس حل المشاكل الموجودة في الشرق الأوسط .

- لم يتطرق المشروع الأمريكي الى مسألة الحوار و التعاون و الشراكة بشكل جدي و لم يستخدم هذه الكلمات إلا نادرا، بينما المشروع الأوروبي تطرق الى الحوار بين الأديان و التبادل المكثف و التعاون الوثيق في جميع المجالات .

- الولايات المتحدة لا تفكر عموما إلا في أساليب القسر بدءا من العقوبات وصولا الى التغيير بالقوة ، و لكن الأوروبيون يدعون الى مساندة القوى ذات التوجهات الاصلاحية في البلدان المعنية و يحفزون الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة على التجاوب مع تلك القوى من خلال الحوار بدلا من الاعتماد على القسر و القوة .

- الخط الرئيسي للاختلاف بين المشروع الأمريكي و الأوروبي للإصلاح هو أن أوروبا ترى المعادلة مكونة من ثلاثة حدود هي : التحديث ، الديمقراطية فالأمن ، في حين تراها الولايات المتحدة مكونة من حدين اثنين هما الديمقراطية و مكافحة الارهاب .

5-المواقف الامريكية و الأوروبية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة : الجزائر و المغرب نموذجا

تحتل الجزائر و المغرب موقعا استراتيجيا في الأجندة الأمريكية و الأوربية على حد السواء بالنظر لموقعهما الجيوستراتيجي الهام ، وقد عمدت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي الى ربط علاقات قوية بالنظامين المغربي و الجزائري و دعمهما و العمل على استقرارهما الذي يخدم مصالحهما بالمنطقة ، و مع اندلاع موجة الاحتجاجات و الاضطرابات بالبلدين اوائل العام 2011 سارعت الولايات المتحدة و أوروبا الى دعم الخطوات الاستباقية و مبادرات الاصلاح المعلن عنها و الدعوة الى الاسراع في تنفيذها :

5-1-المواقف الأمريكية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب:

يعتبر السياق السياسي في المغرب و الجزائر أقل خطورة من معظم الدول العربية الأخرى التي تتدخل فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا في اطار برامج تعزيز مبادئ الديمقراطية ، لأن المغرب و الجزائر –حسب الولايات الأمريكية و الدول الأوروبية – قطعتا أشواطا بعيدة في مجالات مهمة كحقوق الانسان و حقوق المرأة و اشراك المعارضة في تسيير الشؤون العامة عوض اقصائها ، و للولايات المتحدة علاقات قوية مع النظامين المغربي و الجزائري اللذين لم يهددا المصالح الأمريكية الى الان ، لذا فالضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على الملك المغربي و الرئيس الجزائري من أجل القيام بالإصلاحات الديمقراطية اللازمة وصفت بالناعمة .

بالرغم من أن المغرب يعد حسب التصورات الأمريكية حالة مثالية أو على الأقل أنموذجا على طريق التطور الديمقراطي ، إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من ممارسة ضغوطات ناعمة تستبعد الأساليب السياسية و الاقتصادية و استخدام سلاح المعونات و تشجيع بعض منظمات المجتمع المدني و مساندتها سياسيا و ماليا مع تأجيج الأزمات الاجتماعية و الاثنية ، لكنها تقوم على تطبيق سياسات اصلاحية سواء على المستوى السياسي أو الحقوقي أو الاقتصادي [1]، و في سياق الأحداث الجارية على الساحة العربية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الملك محمد السادس لإجراء اصلاحات و تغييرات هيكلية و دستورية لمواجهة ردات الفعل الشعبية حيال

[1]-محمد صالح شطيب ، « اشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي و الموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي » ، مرجع سابق ، ص 336 .

www.manaraa.com

الأوضاع المتردية في المملكة المغربية و حفاظا على استمرار النظام الملكي المغربي ، فبادر الملك المغربي في الخطاب الملكي في التاسع مارس 2011 بوضع خارطة طريق لحزمة من الاصلاحات الديمقراطية و التعديلات الدستورية على رأسها توطيد مبدأ الفصل بين السلطات و توازنها من خلال تقوية صلاحيات الوزير الأول و جعل القضاء سلطة مستقلة ، وتثبيت مبدأ الجهوية في خطوة يمكن أن تطبع حكم الملك محمد السادس للعشرية القادمة [1]، و قد رحبت واشنطن بما جاء في خطاب الملك المغربي و عبرت عن ذلك في تصريح صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بالقول "نحن نؤيد تماما تطلعات الشعب المغربي لتوطيد سيادة القانون و احترام حقوق الانسان و تعزيز الحكم الراشد و العمل على الاصلاح الدستوري على المدى الطويل "، و أضافت أنها تعتبر أن المغرب شريك استراتيجي رئيسي و أنها على " استعداد للعمل مع المغرب حكومة و شعبا لتحقيق تطلعاتهم " ، و في 2 جويلية 2011 أشادت "كلينتون " بالاستفتاء الدستوري و اعتبرته خطوة هامة نحو الترسيخ الديمقراطي و صرحت بالقول " نحن نتطلع الى التنفيذ الكامل لمضمون الدستور الجديد كخطوة نحو تحقيق تطلعات جميع المغاربة " [2]، و بهذه الاصلاحات المقترحة تكون المملكة المغربية قد حققت المطالب الأمريكية بالإصلاح الديمقراطي لضمان استمرار النظام السياسي المغربي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة .

أما بخصوص الاصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر فقد اعتبر السفير الأمريكي السابق في الجزائر " هنري أنشر " أنها تتجاوب مع رغبة و طموحات الشعب الجزائري ، و حسبه " فالتغييرات في الجزائر تسير حسب العملية الاصلاحية داخل النظام و ذلك بوجود ادارة قائمة خلافا لما حدث في بلدان أخرى " [3]، و بدورها أكدت السفيرة الأمريكية الجديدة " جوان بولاشيك " -بعد أن ذكرت بإطلاق الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و الجزائر سنة 2012 –أنها ستواصل العمل على المضي قدما بالمصالح الهامة لسياسة الولايات المتحدة في الجزائر و المتمثلة حسبها في دعم الاصلاحات السياسية و الاقتصادية الكفيلة بضمان استقرار الجزائر على المدى البعيد ، و تعزيز العلاقات التجارية الثنائية و العمل مع الحكومة الجزائرية على مكافحة الخطر الارهابي و تعزيز الاستقرار بمنطقتي المغرب العربي و الساحل[4].

2-5-المواقف الأوروبية من الاصلاحات السياسية و الدستورية الجديدة في الجزائر و المغرب :

يعد هدف تعزيز الديمقراطية و احترام حقوق الانسان التزاما سياسيا و قانونيا مهما للاتحاد الأوروبي ، و للوفاء بهذه الالتزامات تعهد الاتحاد الأوروبي من خلال مسار برشلونة بالعمل على دعم هياكل ديمقراطية في الضفة الجنوبية للمتوسط عبر مساندة عمليات الاصلاح الداخلية في بلدان المنطقة ، و العمل مع حكومات المنطقة على

[1]-مجيد كامل حمزة ، « العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 و افاقها المستقبلية » ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 36 ، 2011 ، ص 135 .

[2]- Carol Migdalovitz ," US-Moroccan Relations How Special ? , **Note De L'IFRI** , October 2011 ,P.28 , available at : , (2018-10-03)http://www.ocppc.ma/sites/default/files/IFRI_noteocpcarolmigdalovitz.pdf

[3]- " سفير واشنطن بالجزائر : الاصلاحات تتجاوب مع طموحات الشعب " ، متحصل عليه من : ,(2018-10-02)http://www.echoroukonline.com/ara/?news=82991

[4]-" سفيرة الولايات المتحدة المقبلة في الجزائر تبرز بمجلس الشيوخ دور الجزائر في ضمان الاستقرار بالمنطقة " ، متحصل عليه من : ,(2018-09-29)http://www.aps.dz/ar/algerie/5479-%D8%B3%D9%81%D9%8D%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88

www.manaraa.com

تخفيف حدة التوترات الاجتماعية و التي تنعكس أثارها على دول الاتحاد الأوروبي من خلال الضغوط التي تشكلها الهجرة اليها ، و في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الجزائر و المملكة المغربية و نجاح النظامين الجزائري و المغربي في احتواءها عبر اطلاق جملة من الاصلاحات السياسية و الدستورية أعلن الاتحاد الأوروبي دعمه لهذه الاصلاحات التي اعتبرها خطوة مهمة في طريق ترسيخ الديمقراطية الحقة .

أشادت ممثلة الاتحاد الأوروبي في الجزائر "مانويلا نافارو" في كلمة بمناسبة الاطلاق الرسمي لبرنامج دعم الحكامة الاقتصادية و السياسية "سبرينغ " بالإصلاحات الجديدة و تلك الجاري تطبيقها في الجزائر ، و اعتبرت أنها " تمثل تطورا أكيدا اذ تضع معالم لإصلاحات مستقبلية بتشجيع و دعم من الاتحاد الأوروبي " ، للإشارة يهدف برنامج سبرينغ الذي تم اطلاقه سنة 2011 الى مرافقة دول الجوار بمنطقة المتوسط من بينها الجزائر لتحسين الحكامة السياسية و الاقتصادية و ارساء دولة القانون [1] .

و في سياق موازي ، اعتبر الاتحاد الأوروبي أن النظام المغربي استوعب مختلف التحولات التي يعرفها العالم العربي في وقت تشهد فيه دول أخرى أوضاعا غير مستقرة و أبدى استعداده التام لمواكبة هذه الاصلاحات من خلال مخطط عمل 2014-2017 ضمن اطار سياسة الجوار الأوروبي [2]، و أشادت المفوضية الأوروبية في تقريرها لسنة 2014 المتعلق بتتبع تفعيل سياسة الجوار الأوروبية بكون المغرب واصل منذ المصادقة على دستور 2011 اصلاحاته الديمقراطية و الاقتصادية ، و استمر في تفعيل القوانين الجديدة لتعزيز الديمقراطية و حقوق الانسان و الحريات الأساسية [3].

تأسيسا على ما سبق يمكن رصد دعامتين حكمتا استجابة النظامين السياسيين الجزائري و المغربي لمطالب الاصلاح حسب جداول الأعمال الأمريكية و الأوروبية :

-أولهما : أن يتم الاصلاح من داخل بنية السلطة القائمة ، فقد استطاع النظامين الجزائري و المغربي أن يحتكرا اجراءات و برامج الاصلاح و التغيير و تحجيم أي دور فاعل أو مؤثر للقوى الأخرى في المجتمع ، فهي اصلاحات محكومة بشدة بوظائف تحسين صورة النظامين من خلال توسيع مجال الحريات السياسية و الفردية دون محاولة تغيير البنية الفعلية للسلطة .

-ثانيهما:أن يكون اصلاحا تدريجيا يتجنب الارتدادات المحتملة لخطوات سريعة نحو الاصلاح ، و الخشية هنا أن يقود الاصلاح الى محصلات تهدد استقرار النظامين المغربي و الجزائري و مصالح الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي على السواء .

---

[1]- " ممثلة الاتحاد الأوروبي تثني على الاصلاحات الجارية في الجزائر" ، متحصل عليه من :
http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/24168.html,(2018-09-25)

[2]-"مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يصادق على برنامج عمل لتفعيل الوضع المتقدم بين المغرب و الاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2017 " , https://www.diplomatie.ma/Portals/12/marocue/plandactionar.pdf , (2018-09-25)

[3]- "وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي : المغرب باشر اصلاحات ديمقراطية مهمة " ، متحصل عليه من :
http://www.maroc.ma/ar/%D9%88%D8%B2D8%B1%D8%A9-AE%D8%A7%D8%B1%AC ,(2018-09-25)

www.manaraa.com

الخاتمة :

ان الديمقراطية لا يمكن أن تكون نتاجا لضغط خارجي ، فالعامل الخارجي قد يعزز التطور الديمقراطي لكنه أبدا لا يخلقه من العدم ، و الأكيد أن الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي يدركان أن حلول الديمقراطية الحقة في المنطقة المغاربية و العربية عموما على الأقل في المستقبل المنظور ليس من مصلحتها ، لأن ثمة حالة من الخنق في الشارع المغاربي و العربي عموما على السياسات الأوروبية و الأمريكية على وجه التحديد ، و هذا الشارع نفسه هو الذي يفترض أنه سيختار حكاما يعبرون عنه في حالة وجود ديمقراطية حقة .

قائمة المراجع :

أ-الكتب :

1-المخادمي عبد القادر رزيق ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2005).

2- المشاقبة أمين عواد ، المعتصم بالله داود علوي ، **الاصلاح السياسي و الحكم الرشيد (اطار نظري)** ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012).

3-حميد حازم صباح ، **الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007** ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012).

4-سامي سالي و أخرون ، **افاق الاصلاح السياسي في العالم العربي** ، ،(مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2011).

5-عزيز ابراهيم محمد ، **اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الأوسط** ، (العراق : مطبعة رون ،2010).

6-مراد محمد ، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي:بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي** ، (لبنان : دار المنهل اللبناني ،2009) .

ب-المقالات :

7-ابراهيم شوقي علي ، « مشروع الشرق الأوسط : دراسة في تطوره السياسي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 16 ، 2010.

8-أحمد حسين مصطفى ، « قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير و المحاولات المطروحة لإصلاح النظام الاقليمي العربي » ، **المجلة السياسية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 9 ، 2008 .

9-بشارة مروان ، « أهداف الولايات المتحدة و استراتيجياتها في العالم العربي » ، **سلسلة دراسات** ، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، مارس 2013.

10-حمزة مجيد كامل ، « العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 و افاقها المستقبلية » ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، العراق : الجامعة المستنصرية ، العدد 36 ، 2011.

11-شطيب محمد صالح ، « اشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي و الموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي » ، **دراسات اقليمية** ، العراق: جامعة الموصل ، العدد 25 ، 2012.

12-نصار أسعد نصار ، « اصلاح الأمة في ضوء الكتاب و السنة : دراسة في مفهوم الاصلاح و اتجاهاته و آلياته »، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007 .

ت-الموسوعات :

13- عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، **الموسوعة السياسية** ، ج 2 ، ط 2 ، (لبنان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1990) .

ث-الأنترنت :

14-عصام عبد الشافي ، " مبادرات الاصلاح و عملياته في العالم العربي " ، ص 3 ، متحصل عليه من :

http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D9A8%D8%A7%D8%AF %A7%D8%AD.pdf ,(2018-10-02)

www.manaraa.com

15- " سفير واشنطن بالجزائر: الاصلاحات تتجاوب مع طموحات الشعب " ، متحصل عليه من :
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=82991 ,(2018-10-02)

16-" سفيرة الولايات المتحدة المقبلة في الجزائر تبرز بمجلس الشيوخ دور الجزائر في ضمان الاستقرار بالمنطقة " ، متحصل عليه من :
http://www.aps.dz/ar/algerie/5479-%D8%B3%D9%81%D9%8D%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88 (2018-09-29)

17- " ممثلة الاتحاد الأوروبي تثني على الاصلاحات الجارية في الجزائر " ، متحصل عليه من :
http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/24168.html (2018-09-25)

18-"مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يصادق على برنامج عمل لتفعيل الوضع المتقدم بين المغرب و الاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2017 " ، متحصل عليه من :
https://www.diplomatie.ma/Portals/12/marocue/plandactionar.pdf (2018-09-25)

19- "وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي : المغرب باشر اصلاحات ديمقراطية مهمة " ، متحصل عليه من :
http://www.maroc.ma/ar/%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A9-AE%D8%A7%D8%B1%AC ,(2018-09-25)

www.manaraa.com